المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق
اسم الكاتب: م.م. سعد حميد ابراهيم السعدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1975
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 04:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

المدرس المساعد

سعد حميد

ابراهيم السعدي(*)

المقدمة:

بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق في /// والذي بدأ يعبر عن ذاته بمخرجات كان في مقدمتها احتلال العراق وفق قانون مجلس الأمن انهمرت علينا مفاهيم لم نكن متحسبين لتداولها بسبب الكبت الذي تعرض له العراقيين ابتداءً من أول نشوء الدولة العراقية عام ولحد ألان وهذة حقيقة موضوعية لا نختلف عليها.

ولذلك كان لمفهوم المجتمع المدني صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة أوساطه الاجتماعية ثم إن هذا المفهوم ارتبط بمفاهيم أخرى تمثل احد المطالب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية ألا وهو مفهوم الديموقراطية والحريات العامة.

ومن هنا انطلقت فرضية البحث بأن هناك علاقة طردية بين التجربة الديموقراطية والمجتمع المدني فكلما كان هناك دور فاعل ومشارك للمجتمع المدني في العملية الديموقراطية كلما انعكس ذلك ايجابيا على التجربة الديموقراطية مما يجعلها تجربة ناجحة والعكس صحيح

العلاقة بين المجتمع المدني والديموقراطية

من المتعارف عليه إن الديموقراطية والمجتمع المدني يشتركان في علاقة تكاملية ذلك إن الديموقراطية هي السبيل لانتعاش مؤسسات المجتمع

(*)مدرس العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

المدني مثلما المجتمع المدني هو الركيزة الأساسية لترسيخ التجربة الديموقراطية .

إذن هناك علاقة حتمية وجدلية بين المجتمع المدني والتطور الديموقراطي ولا سيما في مجال تبني مؤسسات المجتمع لعلاقات تقوم على تقديس حق الاختلاف في الآراء والمصالح المادية والمعنوية في داخل مؤسساتها وفيما يخص علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة كذلك. ويصح القول إن الديموقراطية هي الوجه السياسي للمجتمع المدني فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع ووفقا لقواعد المتفق عليها مسبقا من لدن كل الإطراف: والى جانب ذلك فان مؤسسات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديموقراطية سواء كانت جمعية خيرية أو نادي رياضي أو رابطة ثقافية أو حزبا سياسيا أو نقابة عمالية فانها تدرب أعضائها على الممارسات الخاصة بالديموقراطية في المجتمع الأكبر مثل الالتزام بشرط العضوية وحققوها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبيير عن الرأي والاستماع للرأي الأخر وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات والقبول بالنتائج .

سواء كانت في مصلحة العضو أو لم تكن . وبالإضافة إلى ذلك فان مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هي في واقع الحال جماعات مصالح. تنمي وتدافع عن هذة المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى وعلى مواجهة الدولة أيضا ملتزمة بالأسلوب السلمي لإدارة الصراع والاختلاف.

---

[1] **احمد شكري حمود الصبيحي ، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي ، اطرحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد / ١٩٩٨ ، ص ٤٥ .**

[2] **عبد الغفار شكر ومحمد مورو ، المجتمع الأهلي ودورة في بناء الديمقراطية ، دار الفكر ، سوريا ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .**

وبهذا المعنى تغدو جزء لايتجزء من البناء الديموقراطي العام إن وجد فعلا وجزءا لايتجزء من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام أو أصلاحة أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجود بالفعل.

إن مأسسة المشاركة السياسية هي المتغير الجوهري الذي يمكن على أساسه تحديد النظام الديموقراطي وتميزه عن غيرة من الأنظمة ومن دونه يمكن أن يختلط مع غيره من الأنظمة وبخاصة تلك الأنظمة التي تبدو ديموقراطية في شكلها ومظهرها الخارجي وغير ديموقراطية في مضمونها وطبيعة ممارستها وهي النموذج الشائع في اغلب الدول النامية .

أن عملية بناء المؤسسات السياسية ترتبط بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقة من وراء بنائها فالمؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها وإنما تأتي قيمتها من الوظيفة الموكل لها إنجازها إذ لا توج ثمة علاقة بين مسالة توظيف .

الظروف الملائمة لنظام ديمقراطي من عدمه وعملية بناء المؤسسات فلكل من الأنظمة الديموقراطية وغير الديموقراطية ومؤسساتها وقدراتها التي تستخدمها لتحقيق الأهداف التي تضعها النخب الحاكمة فهناك مؤسسات تعزز التطور الديموقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية وهناك مؤسسات تعزز قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي ولإقناع وربما الإكراه الإيديولوجي وحشد المواطنين وتعبئتهم من دون مشاركة حقيقية من جانبهم فيكون التساؤل عن طبيعة الإيديولوجية التي تلتزم بها النخب الحاكمة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع طبيعيا بصدد البحث عن الهدف الذي تبنى من اجله المؤسسات: وفي هذا المجال نحاول أن نبرز عدة نقاط محددة تدور حول جوهرها الديموقراطية وروحها :

---

[3] **جاسم القطامي ، تعقيب على ورقة باقر النجار (المجتمع المدني في الخليج العربي والجزيرة العربية) في ندوة المجتمع العربي في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية . ص ٦٠٠ .**

[4] **نقلا عن احمد شحاذة محمد الكبيسي ، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ص ١٥٦ – ١٥٧ .**

[5] **نقلا عن المصدر السابق ص ١٥٦ – ١٥٧ .**

. الديموقراطية تعني احترام حقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اقرتة الاممم المتحدة كحق التعليم والعمل والصحة و الرعاية الاجتماعية .

. الديموقراطية تعني التعددية السياسية فسيطرة الرأي الأوحد أصبحت تنطوي على خطور التجمد وقتل الإبداع ولم تعد مقبولة في ظروف الحياة الحديثة التي بلغت حد من التعقيد والتشابك. لذا فان تعدد الآراء والاتجاهات والتصورات وتوفير المناخ الصحي بتفاعلاتها هو الضمان الأكبر للتجدد والصواب.

. الديموقراطية تعني أمكان تداول السلطة شرعيا وسلميا فلا معنى للتعددية من دون توفر آليات تسير شؤون المجتمع بحيث يحضى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة بتنفيذ برنامج اكتسب التأييد والموافقة العامة فاستمرار السلطة بلا تغيير في أيدي طرف واحد مفسدة .

ومن أهم مميزات الديموقراطية بالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات . وهناك بعض العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديموقراطية وتعزيز مؤسسات الحكم الديموقراطي : ومنها :-

. وضع دستور ديموقراطي للدولة .

.. أن تكون الدولة قانونية بمعنى احترام سيادة القانون والمساواة القانونية

. احترام حقوق الإنسان ونشر التعليم واحترام حرية التعليم.

. السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية.

. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم.

. إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية أو مذهبية .

---

[6] **نقلا عن المصدر السابق ص١٥٨ .**

. تامين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين .
. خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة .
. نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديموقراطية .

على إن مفهوم الممارسة الديموقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم بل يغطي سلوك المجتمع والمواطنين من خلال التنظيمات والتجمعات بالتالي ممارسة القوى السياسية لأدوارها وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات العلمية والأهلية.

إذن فلا وجود للديموقراطية الحقيقية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياته وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم .

وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية مما يجعل منها ضرورة لاغني عنها بالنسبة للديموقراطية فإذا كان النظام السلطوي يميل لان يستولي على دور مؤسسات المجتمع المدني وأشغال محلها بنفسة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع ضمن غير المتصور قيام نظام ديموقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني بدورها الفاعل ولايمكن لأركان العملية الديموقراطية إن تتكامل من دونها وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني إن تنمو وتتطور وان تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي .

---

[7] **برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دورة العوامل الداخلية والخارجية ، في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية ص ٦٩٧ .**

يمر العراق حاليا بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت والصلة بين العمليتين قوية بل أنهما اقرب إلى إن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها الى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.

وهكذا فان الدور الها للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة

المجتمع المدني وما تقو به من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديموقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديموقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديموقراطية .

ولايمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصبح منظمات المجتمع المدني ديموقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديموقراطية في المجتمع بما تتضمنة من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ.

حيث توفر هذة المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديموقراطيا وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديموقراطية في المجتمع الأكبر . وهذا ما يحتاجه العراق حاليا بعد عقود من الاستبداد وغياب وتغييب الديموقراطية ومؤسسات المجتمع المدني والذي نتج عنه ضعف المشاركة السياسية وعدم ارتقاء الوعي الشعبي لدى المواطن العراقي بالديموقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة... الخ .

---

[8] **حسين علوان البيج ، الديموقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في المسالة الديموقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣ ، ٢٠٠٣ ، ص١٦١ .**

[9] **عبد الغفار شكر ومحمد مورو ، مصدر سابق ص ٨٥ .**

[10] **المصدر السابق ص ٥٩ .**

ذلك إن الديمقراطية لا ينتجها إلا التطبيق الفعلي لها بمعنى ان التطبيق الفعلي لها بمعنى ان الديموقراطية هي الطريق الى الديموقراطية .

وبهذا الشكل ترسو صيغة علاقة طر دية بين الديموقراطية والمجتمع المدني مؤداها متى ماترسخت أسس الديموقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى ما انحسرت الديموقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني أحدى علائم الديمقراطية البارزة فحسب وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية الديمقراطية ا يضا فلا ممارسة ديموقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط بل ان الديموقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصون الديموقراطية وتعمل على ترسيخها .

وعليه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني إن تلعب دورا أساسيا في البناء الديمقراطي في العراق وذلك من خلال الاداور الأساسية آلاتية :

:- تعد مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية .

.- إلى جانب السلطات القضائية والدستورية تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحديد وضبط واحتواء بعض التجاوزات التي يمكن ان تبرز من العملية الديموقراطية .

- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا في أغناء العملية الديمقراطية وتحافظ على تنوعها وتحد من نفوذ الحركات المتطرفة وتأثيرها التي تستغل مشاعر السكان البسطاء وخصوصا المشاعر العرقية والدينية لأهداف انتخابية.

---

[11] **حارث محمد ، التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديموقراطي ، مجلة مركز العراق للأبحاث ، العدد الثاني ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦ .**

[12] **حسين علون البيج ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .**

الخاتمة

. يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملىء المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

. تعرف الديموقراطية بأنها نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديموقراطي.

. بعد سقوط النظام السياسي في العراق / / واجه مفهوم المجتمع المدني صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة أوساطه الاجتماعية حيث ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى تمثل أحدى المطاليب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية الاوهو مفهوم الديموقراطية والحريات العامة.

. هناك بعض المعوقات التي تقف إمام عملية التحول الديموقراطي في العراق لعل أهمها :

. ارتفاع نسبة ألامية التي تعد اكبر عائق لبناء المجتمع الديموقراطي .

. مشكلة التعصب القبلي والطائفي والديني وسيادة الانتماءات الفرعية وتغليبها على حساب الانتماءات الوطنية .

- تـردي الأوضـاع الاقتـصادية بفعـل انتـشار البطالـة وتـردي الأوضـاع المعيشية لعدد كبير من المواطنين العراقيين .
- معوقات أمنية كذلك هناك معوقات تقف إمام منظمات المجتمع المدني وأهمها معوقات فنية ومادية .